مستقبل الديمقراطية في السودان بعد انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠

عبده مختار موسى(*)

أستاذ مشارك في العلوم السياسية، جامعة أم درمان الإسلامية ـ الخرطوم.

واجهت التجربة الديمقراطية في السودان ـ على قصر عمرها ـ عقبات وصعوبات كبيرة، وذلك لأسباب متعددة يرتبط بعضها بالنخب، والبعض الآخر بغياب «البنية التحتية» للديمقراطية الغربية في دول العالم الثالث. فبعد ربع قرن، من آخر انتخابات (عام ١٩٨٦)، عادت الديمقراطية بضغوط محلية وخارجية تبلورت في اتفاق السلام في نيفاشا (كينيا، ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥) بين المؤتمر الوطني الحاكم (الحركة الإسلامية) والحركة الشعبية لتحرير السودان (حركة التمرّد). هذا يعني وجود جيل كامل لم يعش التجربة الانتخابية. لكن كان متاحاً لهذا الجيل التعرّف على الأحزاب وقياداتها التي لم تتغيّر عبر عقود من الزمان. فقد كانت الأحزاب تنشط في المعارضة من الخارج (١٩٨٩ ـ ١٩٩٨)، ثم في الداخل ـ جزئياً ـ بعد دستور ١٩٩٨، ثم كلياً بعد اتفاقية نيفاشا في عام ٢٠٠٥. وكان أمام الأحزاب السياسية خمس سنوات لإعادة بناء نفسها لتنافس في انتخابات ٢٠١٠. لكن بدلاً من ذلك عانت الانشقاقات والانقسامات، وأقبلت على انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠، وهي مفكّكة وضعيفة في مواجهة شريكي الحكم ـ المؤتمر الوطني، والحركة الشعبية ـ وسط اتهامات لهما من المعارضة باستغلال إمكانيات الدولة في حملتهما الانتخابية الرئاسية والبرلمانية.

باستقراء بسيط لتجربة الأحزاب السياسية السودانية منذ الاستقلال (عام ١٩٥٦) نلاحظ أنها تتحمل الجزء الأكبر في حدوث الانقلابات، وفي اضطراب الحياة السياسية في السودان. ففي عام ١٩٥٨ سلّم حزب الأمة (بقيادة عبد الله خليل، رئيس الوزراء) السلطة إلى الجيش (الفريق إبراهيم عبود) عندما أدرك أن هناك نُذر تآمر من حليفه في السلطة (حزب الشعب الديمقراطي) للتحالف مع الحزب الوطني الاتحادي للإطاحة به[١]. وفي منتصف

(*) البريد الإلكتروني: drmukhtar60@gmail.com.

(١) للمزيد من التفاصيل حول فشل الحكومة الحزبية وتسليمها السلطة للجيش، انظر: جمال الشريف، **الصراع السياسي على السودان، ١٨٤٠ ـ ٢٠٠٨**، ط ٢ (الخرطوم: مكتبة الشريف، ٢٠١٠)، ص ٩٠٧ ـ ٩٣٠.

الستينيات من القرن العشرين، أدت الأزمة السياسية/الدستورية، التي تم على إثرها طرد نواب الحزب الشيوعي من البرلمان، وأعادتهم المحكمة، ورفضت الحكومة تنفيذ أمر المحكمة ـ ضمن عوامل أخرى ـ إلى قيام انقلاب عسكري بقيادة جعفر النميري.

وفشلت التجربة الحزبية (الديمقراطية) الثالثة (١٩٨٦ ـ ١٩٨٩) في مواجهة الأزمات: فقد زحف المتمرّدون الجنوبيون شمالاً صوب المدن الشمالية، واستفحلت الضائقة المعيشية وأزمة الوقود والمحروقات، مقروناً ذلك بمذكّرة رفعها الجيش إلى الحكومة للتعامل مع الأزمات بحسم. ومع ضعف الأحزاب التقليدية، وعدم جديتها في مواجهة قضايا الجماهير، عجّل الوضع بموت التجربة الديمقراطية التي نعاها من داخل البرلمان الراحل الشريف زين العابدين الهندي، أحد أقطاب الحزب الاتحادي الديمقراطي. لذلك، يرى البعض أنه «لو لم تستولِ الجبهة الإسلامية على الحكم (عام ١٩٨٩) لانقضّت عليها جهة أخرى»[٢].

وبما أن الديمقراطية تقوم على هذه المؤسسات السياسية، فإن الحديث عن مستقبل الديمقراطية في السودان يستلزم دراسة واقع المؤسسات السياسية التي تقوم عليها الحياة السياسية في الفترة التالية.

أولاً: واقع الأحزاب السودانية

من المسلّمات أن الأحزاب السياسية هي جزء لا يتجزأ من بنية المجتمع. لذلك لا يمكن دراسة أو تحليل بنية هذه الأحزاب بمعزل عن طبيعة المجتمع السوداني. فمعظم الأحزاب القديمة والكبيرة ـ جماهيرياً ـ التي اصطلح على تسميتها في السودان بـ «الأحزاب التقليدية» هي أحزاب طائفية. فالحزبان الكبيران اللذان قادا السودان إلى الاستقلال، هما حزبا الأمة والاتحادي الديمقراطي؛ **الأول** امتداد للمهدية (في نهاية القرن التاسع عشر)، وقوامه طائفة الأنصار المهدويين؛ و**الآخر** يقوم على طائفة الختمية (طريقة صوفية). وقد تبلورت هاتان الطائفتان في حزبين سياسيين في منتصف أربعينيات القرن العشرين. وتكمن المشكلة الأساسية في هذه الأحزاب في أنها:

١ ـ لم تستطع أن تطور نفسها وتواكب الأحداث والمتغيّرات الداخلية والخارجية، أي أنها جامدة في الفكر، وفي الهياكل، وتفتقر إلى المرونة والقدرة على التكيّف.

٢ ـ لم تطبق الديمقراطية في داخلها، بمعنى غياب المؤسسية في صناعة واتخاذ القرار، وفي اختيار أجهزة الحزب وكوادرها القيادية، وتجديد القيادة (زعيمها يقود الحزب منذ أكثر من ثلاثة عقود وحتى الآن).

٣ ـ وتبعاً لذلك، لا ينطبق عليها المفهوم العلمي الدقيق لكلمة «حزب». فهي أقرب إلى

---

(٢) عبده مختار موسى، «تجربة الإسلاميين في الحكم في السودان وتحدي الانتخابات،» **المجلة العربية للعلوم السياسية**، العدد ٢٦ (ربيع ٢٠١٠)، ص ١٥٨.

الجماعة أو الطائفة، بل هي تعبير عن ـ وامتداد ـ للنظام البطريركي (Patriarchy) الذي يتسم به المجتمع السوداني.

ولما كانت هذه الأحزاب تقليدية، وتتمتع برصيد جماهيري كبير، وتكتسح الانتخابات، فقد شوّهت العملية السياسية (شكل وطبيعة المشاركة والممارسة السياسية)، كما أثرت سلباً في السلوك السياسي للفرد والمؤسسات، على حد سواء. فالسلوك الانتخابي للفرد متأثر ومحكوم بانتمائه إلى زعيم الطائفة الدينية، وليس عن وعي وإدراك بالموقف، وبالتالي تراكمت ثقافة سياسية سالبة في السودان أفرزت ديمقراطية غير حقيقية، بينما اتجهت الأحزاب إلى وضع فشلها على شمّاعة تدخل الجيش في السلطة، وأنها لم تجد الفرصة الكافية للإصلاح. وأصبحت لدينا ظاهرة يمكن وصفها بأنها «تسييس القبيلة في المناطق الريفية، وقبلنة (Tribalization) السياسة في المناطق الحضرية»[٣].

وقد ظهرت في وقت لاحق لتلك الأحزاب، أحزاب أخرى ـ ينطبق عليها مفهوم الحزب ـ مثل الحزب الشيوعي السوداني، وحزب البعث العربي. غير أن الأول بتوجهه العلماني، والثاني بخطابه العروبي، أفقدهما السند الشعبي اللازم في مجتمع متديِّن من ناحية، وتشكّل فيه «الأفريقانية» (ببعدها الإثني/الثقافي) حضوراً كبيراً من ناحية ثانية. ومع غياب حزب وسط يجمع بين هذا وذاك، صعدت الحركة الإسلامية جماهيرياً ونخبوياً.

ترتب على ذلك أن المشهد السياسي السوداني منذ الاستقلال اتسم بالآتي:

أ ـ عدم وجود أحزاب سياسية جماهيرية حديثة تتجاوز الانتماءات والولاءات الضيّقة لتذويب الانتماءات القبلية والطائفية، كما نجح في ذلك حزب المؤتمر الهندي.

ب ـ غياب الإعلام القومي والخطاب القومي الذي يساعد على تذويب تلك الانتماءات في بوتقة انصهار قومية واحدة، كما نجحت في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، رغم التنوّع الذي أصبح نقمة في السودان.

ج ـ عدم وجود النخبة المتجرّدة والواعية التي تملك رؤية شاملة للتنمية تحقق العدالة، مما دفع المواطن إلى الاحتماء مرة أخرى بالعشيرة والقبيلة ككيان يعبّر عن الهوية، ويحقق الذات، ويحمي المصالح.

د ـ أسهمت هذه الأحزاب في أكبر مشكلتين تواجهان الدولة العالمثالثية: المشروعية والهوية، وذلك من خلال تغييبها للديمقراطية الحقيقية في داخلها من ناحية، وتكريس الطائفية والقبلية والجهوية من ناحية أخرى، فأثرت سلباً ـ ضمن عوامل أخرى ـ في عملية بناء الهوية الوطنية.

---

(٣) Abdu Mukhtar Musa, «Electoral Systems and Political Behaviour: Challenges Facing Democratization in the Sudan,» paper presented at: The Sudan's Studies Association Conference, no. 29: «Sudan's Elections and the Referendum: Choices, Last Chances: A Time for Change?», Purdue University, West Lafayette, Indiana, USA, 28-30 May 2010.

هذا المشهد السياسي كان جامداً على مستوى النخب والأحزاب الكبيرة التي لها تأثير في الحركة السياسية في المجتمع. غير أن هذا المشهد السياسي لم يكن متناغماً مع المشهد الاجتماعي. فالمجتمع السوداني ـ رغم فقره وتخلّفه ـ مجتمع منفتح ومتفاعل مع المتغيّرات التي من حوله، وهي متغيّرات فرضتها العولمة، وأكثر شرائح المجتمع تفاعلاً مع هذه المتغيّرات هي الشباب الذي يشكل نسبة كبيرة في المجتمع السوداني (أكثر من ٤٥ بالمئة بحسب الإحصاء السكاني لعام ٢٠٠٩).

كما تكمن مشكلة الأحزاب السودانية التقليدية في أنها لم تستوعب ديناميكيات التغيير، واتجاهات التغيير، فأصبحت دون طموح الجيل الجديد. وقد اتضح ذلك من الصراع بين الشباب والحرس القديم في هذه الأحزاب. كما تمثل أيضاً في الانشقاقات. فمثلاً حزب الأمة ـ أكبر الأحزاب في تاريخ السودان ـ انشق، منذ بداية الألفية الثالثة، إلى أكثر من ستة أحزاب، هي: حزب الأمة القومي (بقيادة الصادق المهدي)، وحزب الأمة/الإصلاح والتجديد (مبارك الفاضل المهدي)، وحزب الأمة/القيادة الجماعية (متحالف مع المؤتمر الوطني، بقيادة د. الصادق الهادي المهدي الذي أصبح في التشكيل الجديد لحكومة البشير المنتخبة مستشاراً للرئيس ضمن أربعة عشر مستشاراً)، وحزب الأمة/التيار العام (بقيادة د. آدم موسى مادبو الذي كان في السابق نائب رئيس حزب الأمة القومي)، وحزب الأمة/تيار الانتفاضة (الذي تشكّل قبيل الانتخابات كردّ فعل على الانشقاقات بقيادة المحامي محمد أحمد عبد القادر الأرباب)، وحزب الأمة الفدرالي، وحزب الأمة الوطني. كذلك انشق الحزب الآخر الكبير، الحزب الاتحادي الديمقراطي، إلى بضعة أحزاب، بينما احتفظ التيار الرئيسي في الحزب، بقيادة محمد عثمان الميرغني، باسم «الحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل»، وانشق تيار باسم «الحزب الوطني الاتحادي» بقيادة د. جلال يوسف الدقير، المتحالف مع حكومة الإنقاذ، حيث كان وزيراً للصناعة ضمن ما كان يُعرف بـ «حكومة الوحدة الوطنية» بعد اتفاق نيفاشا، وهي حكومة انتهت بانتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠. هذه الانشقاقات شملت حتى الأحزاب العقائدية، حيث انشق من الحزب الشيوعي تيار تحت اسم «حق»، ويعني حركة القوة الجديدة، بقيادة الحاج وراق والخاتم عدلان، وكذلك حزب المؤتمر الوطني الحاكم، الذي انشق عنه الترابي في عام ٢٠٠٠ (بعد المفاصلة التي حدثت في نهاية عام ١٩٩٩)، وشكّل حزباً جديداً، هو حزب المؤتمر الشعبي. كما طالت الانشقاقات حزب الجنوب (الشريك الحاكم)، حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان، الذي انشق عنه د. لام أكول، وزير الخارجية الأسبق، وشكّل حزب الحركة الشعبية لتحرير السودان/التغيير الديمقراطي (SPLM/DC) وسط اتهامات من بعض النخب الجنوبية لحزب المؤتمر الوطني بأنه وراء هذا الانشقاق لإضعاف الحركة الشعبية[٤].

صحيح أن هذه الانشقاقات التي حدثت في داخل الأحزاب السياسية (Intra-party Schisms) لم يقدها شباب، إلا أن جمود الفكر في هذه الأحزاب، وغياب الرؤية المستوعبة

(٤) للمزيد من التفاصيل حول الحركة الإسلامية في السودان، انظر: موسى، المصدر نفسه، ص ١٥٣.

لمعطيات الواقع، وافتقارها إلى القدرة على التكيّف، جعلها تفقد البوصلة، وتخسر كثيراً من أنصارها وسط الشباب والنساء، الذين توزّعوا بين مَن تخلوا عن انتماءاتهم واستسلموا للإحباط، ومَن التحقوا بأحزاب عقائدية، وخاصة الجبهة الإسلامية القومية (حزب الحركة الإسلامية) في نسختها الجديدة «المؤتمر الوطني». فمثلاً بعد اتفاقية السلام، انشق أحد قياديي حزب الأمة البارزين في الحزب في إقليم كردفان عن الحزب، ومعه ١٠٠ من كوادر الحزب في الإقليم، وهو محمد علي المرضي، وهو محام عمل حاكماً لولاية كردفان في ثمانينيات القرن العشرين، ثم وزيراً للعدل في حكومة المؤتمر الوطني بعد انضمامه إليه بعد اتفاقية السلام. وفي تموز/يوليو ٢٠١٠ انسلخت مجموعة من حزبي الأمة/القيادة الجماعية، والإصلاح والتنمية، في جنوب كردفان، وأعلنت انضمامها إلى الحزب الحاكم (المؤتمر الوطني)، بينما كان ردّ فعل حزب الأمة اعتباره أن انشقاق البعض لن يؤثر في مسيرة الحزب. غير أن ممثلة المجموعة من الحزب، نازك الجيلي، أشارت إلى «أن المجموعة انضمت إلى المؤتمر الوطني لما حققه من سلام وإنجازات تنموية، وتطوير هياكل الدولة ومستوياتها ومؤسساتها، ودعوته المستمرة إلى وحدة الصف الوطني»[٥].

إن الحالة التي وصلت إليها هذه الأحزاب ليست وليدة الألفية الثالثة، أو ضحية للنظام الشمولي الحالي (الإنقاذ)، بل ترجع إلى السبعينيات من القرن العشرين، وارتبط ذلك بتغييرات إقليمية ودولية. فاليسار بدأ يتراجع بعد نهاية السبعينيات، وبخاصة في الشرق الأوسط، وبدأ المدّ الإسلامي يتصاعد ابتداءً من الثورة الإسلامية في إيران، وبدأ التيار الإسلامي الحديث والإسلام السياسي في الصعود في كثير من دول الشرق الأوسط، مثل حركة الاتجاه الإسلامي في تونس (تأسست في عام ١٩٦٩)، وجماعة الجهاد المصرية (عام ١٩٧٣)، والجبهة الإسلامية للإنقاذ في الجزائر التي ظهرت في عام ١٩٨٢ بقيادة سحنون وسلطاني وعباس مدني، وحزب الله الذي نشأ في لبنان عام ١٩٨٣، وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في فلسطين ابتداءً من ١٩٨٧، والحركة الإسلامية في تركيا (حزب الطريق القويم) الذي امتد إلى حزب السلامة الوطني حتى نهاية السبعينيات، ثم حزب الرفاه بقيادة أربكان الذي فاز في انتخابات ١٩٩٦، وبعد حظره في عام ١٩٩٨ ظهر التيار الإسلامي في حزب الفضيلة الذي تم حلّه في عام ٢٠٠١. ثم ظهر التيار الإسلامي في شكل حزب العدالة والتنمية، بزعامة رجب طيب أردوغان، وعبد الله غول، وقد فاز في انتخابات عامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٧...[٦]. وهكذا كانت رياح الحراك السياسي في المنطقة تهبّ لصالح التيار الإسلامي، مقروناً بإعلان الرئيس السوداني (آنذاك) جعفر النميري تطبيق الشريعة الإسلامية في عام ١٩٨٣، أي قبل عامين من الإطاحة به في انتفاضة شعبية. وكان كل ذلك مقروءاً في سياق مجتمع متديّن ومتصوف، على الأقل في الشمال المسلم. وفي ذلك المناخ كان صعود الحركة الإسلامية في السودان.

---

(٥) قناة العالم الفضائية، ٢٣/٧/٢٠١٠.

(٦) Abdu Mukhtar Musa, «The Impact of the State on the Press: The Political Role of Sudanow Magazine under the May Regime (1969-1985),» (Ph D., Degree in Political Science, Department of Political Science, University of Khartoum, 2004), p. 119.

لقد سجلت الأحزاب التقليدية الكبيرة في السودان تاريخاً من الضعف والتراجع، ثم الانشقاق. وأصبحت تعاني أزمات في داخلها أكثر من تحديات الخارج؛ المتغيّرات على الساحة السياسية والاجتماعية السودانية. ولذلك، يمكن استنباط أحكام من هذا الواقع الحزبي بالقول إن الحزب الذي لا يطبّق الديمقراطية في داخله، ويبني مؤسساته، ويراجع برامجه وفق مقتضيات المرحلة ومستجدّات العصر، لا يمكنه أن يحافظ على سنده الشعبي وقدرته على التنافس، أو يبقى على قيد الحياة السياسية.

وعلى العكس من تلك الأحزاب التقليدية، فإن حزب الجبهة القومية الإسلامية (المؤتمر الوطني حالياً) قد سجل تطوراً وتصاعداً في معترك الحياة السياسية السودانية، بغضّ النظر عن استيلائه على السلطة بالقوة في عام ١٩٨٩. فمن مميّزات الحركة الإسلامية السودانية أنها ليست منغلقة أو جامدة، فهي تتمتع بديناميكية عالية، وقدرة على التكيّف مع المتغيّرات، وقدرة استيعابية للأزمات، وامتصاصية للصدمات، وقدرة على الانتقال من مرحلة إلى أخرى في تكتيك سلس بدون أن تفقد بوصلتها السياسية أو خطها الفكري أو مسارها الاستراتيجي. فقد تعاملت مع قضايا العصر بانفتاح مرن، واستوعبت مستجدّات الحداثة بذكاء، وتميّزت بأنها تعاملت مع قضية المرأة برؤية عصرية، وأعطت المرأة مساحة واسعة للتحرك، وحرية النشاط التنظيمي والترقي في العمل الحركي والسياسي والاجتماعي، فأصبحت المرأة في إطار الحركة الإسلامية ناشطة سياسياً واجتماعياً، بصورة لم تختلف في شكلها ـ وليس في محتواها ـ عن الحركات التقدمية أو الاتجاهات الراديكالية الحديثة. وكذلك، تعاملت الحركة مع النشاط الاقتصادي برؤية ليبرالية، لكن في إطار الضوابط الإسلامية، كما قدمت إطاراً جاذباً للشباب والطلاب، فاستوعبت عضوية من العناصر الأكثر حيوية المكوّنة لمنظمات المجتمع المدني. فبينما كانت الأحزاب الأخرى تركّز في تتبع أخطاء وسلبيات الحركة الإسلامية، كانت الحركة تعمل على تجنيد المزيد من الكوادر، واستقطاب مختلف الفئات والقطاعات، فتغلغلت في المجتمع السوداني، وباتت قابضة بشدّة على مفاصله[٧].

ثانياً: قراءة تحليلية لنتائج انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠

جاءت نتائج انتخابات ٢٠١٠ في السودان في إطار تنفيذ اتفاقية السلام الشامل (CPA) لإنهاء الصراع بين الشمال والجنوب، أي أن الانتخابات لم تأت استجابة لنضوج أوضاع داخلية بقدر ما هي عملية فرضتها الضغوط الداخلية والخارجية، كما سبقت الإشارة في بداية هذا المقال. ففي يوم ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٠ أعلنت المفوضية القومية للانتخابات رسمياً فوز المشير عمر البشير برئاسة جمهورية السودان لفترة خمس سنوات بنسبة ٦٨ بالمئة (انظر الجدول التالي).

(٧) موسى، المصدر نفسه، ص ١٦٨.

نتائج انتخابات رئاسة الجمهورية السودانية (نيسان/أبريل ٢٠١٠)

	اسم المرشح	الحزب	عدد الأصوات	النسبة المئوية
١	عمر حسن أحمد البشير	المؤتمر الوطني	٦٩٠١٦٩٤	٦٨,٢٤
٢	ياسر سعيد عرمان	الحركة الشعبية	٢١٩٣٨٢٦	٢٠,٦٩
٣	عبد الله دينج نيال	المؤتمر الشعبي	٣٩٦١٣١	٢,٩
٤	حاتم السر علي	الحزب الاتحادي الديمقراطي (الأصل)	١٩٥٦٦٨	١,٩٣
٥	الصادق المهدي	حزب الأمة القومي	٩٦٨٦٨	٨٦
٦	كامل الطيب إدريس	مستقل	٧٧١٣٢	٧٦
٧	محمود أحمد جحا	مستقل	٧١٧٠٨	٧١
٨	مبارك الفاضل المهدي	حزب الأمة ـ الإصلاح والتجديد	٤٩٤٠٢	٤٩
٩	منير شيخ الدين	الحزب القومي الديمقراطي الجديد	٤٠٢٧٧	٤٠
١٠	عبد العزيز خالد	التحالف الوطني السوداني	٣٤٥٩٢	٣٤
١١	فاطمة عبد المحمود	الاتحاد الاشتراكي السوداني	٣٠٥٦٢	٣٠
١٢	محمد إبراهيم نُقُدْ	الحزب الشيوعي السوداني	٢٦٤٤٢	٢٦

المصدر: المفوضية القومية للانتخابات، الخرطوم، ٢٧/ ٤/ ٢٠١٠.

في الجنوب فاز الفريق سالفا كير برئاسة حكومة جنوب السودان بنسبة ٩٢,٩٩ بالمئة من عدد أصوات الناخبين الصحيحة، التي بلغت ٢,٨١٣,٨٣٠، بينما جاء ثانياً د. لام أكول، رئيس الحركة الشعبية/التغيير الديمقراطي بعدد أصوات ١٩٧,٢١٧، بنسبة ٧,١ بالمئة.

الملاحظ أن البشير نال حوالى ٩٠ بالمئة من الأصوات الرئاسية في معظم الولايات الشمالية، عدا مناطق الأزمات في ولايات دارفور الثلاث (بين ٦٠ بالمئة إلى ٧٠ بالمئة)، وولايتي الشراكة المتشاكسة: النيل الأزرق وجنوب كردفان (٥٦ بالمئة و٦٩ بالمئة). وجاءت نسبة البشير على مستوى السودان متدنية، وبأقل من المتوقع (٦٨ بالمئة). والسبب الرئيسي في هذا التدني هو النسبة المنخفضة التي حاز عليها في ولايات الجنوب العشر، التي لم تزد على ١٣,٨ بالمئة، في حين بلغت نسبة ياسر عرمان في ولايات الجنوب ٧٦,٥ بالمئة، بالرغم من أنه كان منسحباً من الانتخابات، ولم يتفوّق عليه الرئيس إلا في ولاية واحدة هي أعالي النيل التي

تعتبر أكثر الولايات استقلالية عن الحركة الشعبية، فقد نال فيها حزب لام أكول (الحركة الشعبية/التغيير الديمقراطي) خمسة مقاعد تشريعية (واحد قومي، وآخر إقليمي، وثلاثة ولائي)[٨]. وقد بلغت جملة المصوّتين للرئيس البشير في الجنوب ٣٥٩ ألفاً من الجنوبيين في الولايات العشر، مقابل مليون و٩٥٥ ألف صوت لياسر عرمان.

والملاحظ أن ياسر سعيد عرمان القيادي في الحركة الشعبية (شمالي متزوّج جنوبية من الدينكا) قد فاز بتلك النسبة (٢٠ بالمئة)، وحلّ ثانياً بعد البشير، على الرغم من أنه قد أعلن انسحابه من الانتخابات. وقد كان من الممكن أن يكون عرمان منافساً قوياً للبشير، نسبة إلى أنه يستند إلى ما يُعرف بـ «الكتلة السوداء» التي تضم الجنوب وقبائل النوبة الزنجية في جنوب كردفان، وولاية النيل الأزرق، وشرائح «المهمّشين» المنتشرة في كل السودان، بالإضافة إلى اليسار، وبعض أحزاب المعارضة. وساد اعتقاد بأن هناك صفقة سرية بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية بسحب عرمان من سباق الانتخابات الرئاسية، مقابل عدم تقديم المؤتمر الوطني مرشحه في انتخابات رئاسة حكومة الجنوب، حتى تخلو الساحة للفريق سالفا كير، رئيس الحركة الشعبية الذي خلف جون قرنق بعد وفاته في حادث تحطم طائرة يوغندية، في طريق عودته من كمبالا في ٣٠ تموز/يوليو ٢٠٠٥.

كما يُلاحظ من النتيجة تراجع قادة الأحزاب الكبيرة والقديمة، فمثلاً حصل كل من الصادق المهدي (حزب الأمة القومي)، ومبارك الفاضل (حزب الأمة الإصلاح والتجديد)، ومحمد إبراهيم نُقُد (الحزب الشيوعي)، على أقل من واحد بالمئة لكلٍّ منهم، وسط اتهامات من هذه الأحزاب بأن الانتخابات «سوف تكون مزوّرة»، مما أربك عملية مشاركتهم ما بين المقاطعة أو تأكيد المشاركة. كذلك يُلاحظ اشتراك امرأة لأول مرة في تاريخ السودان في انتخابات رئاسة الجمهورية، هي فاطمة عبد المحمود، وهي أستاذة في جامعة السودان، وكانت قد تقلّدت منصب وزيرة في حكومة مايو (بقيادة المشير جعفر النميري (١٩٦٩ ـ ١٩٨٥))، وقد حصلت على أقل من واحد بالمئة.

على مستوى حكام الولايات، فاز حزب المؤتمر الوطني بأغلبية ولاة الولايات الشمالية، بينما فازت الحركة الشعبية بأغلبية ولايات الجنوب. كذلك اكتسح المؤتمر الوطني الدوائر الجغرافية الخاصة بمقاعد البرلمان القومي (الفدرالي) المعروف بـ «المجلس الوطني»، حيث حاز على أكثر من ٨٠ بالمئة من المقاعد[٩]، وكذلك المجالس التشريعية للولايات، بينما اكتسحت الحركة الشعبية المجلس التشريعي لحكومة الجنوب، إضافة إلى المجالس التشريعية لولايات الجنوب العشر[١٠].

---

(٨) الطيب زين العابدين، «قراءة في الانتخابات الرئاسية،» **الصحافة** (الخرطوم)، ٢/٥/٢٠١٠.

(٩) في آخر انتخابات تشريعية عام ١٩٨٦ (كان النظام برلمانياً)، حصلت الحركة الإسلامية (سابقاً، **الجبهة الإسلامية القومية**، وحالياً، **المؤتمر الوطني**) على المركز الثالث بـ ٥٢ مقعداً من جملة ٢٥٠ للبرلمان، بينما تصدّر القائمة، **حزب الأمة** (١٠١ مقعد)، يليه **الحزب الاتحادي الديمقراطي** الذي حصل على ٦٣ مقعداً.

(١٠) **الصحافة**، ١٩/٤/٢٠١٠.

من ناحية الإعداد الفني، شارك في تسيير الانتخابات ـ تحت إشراف المفوضية القومية للانتخابات ـ أكثر من ١٠٧ آلاف موظف بذلوا جهداً كبيراً من خلال ١٧ ألف مركز اقتراع، على مستوى الدولة، حتى تجري الانتخابات في هدوء. كما شارك فيها ١٨ جهة مراقبة دولية، نشرت ما مجموعه ٨٤٠ مراقباً، منهم ١٦٦ مراقباً من ٢٢ دولة من الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى سويسرا وكندا، و١٣٠ مراقباً من مركز كارتر، وغيرهم من المراقبين الأفارقة والآسيويين، و٥٠ مراقباً من جامعة الدول العربية. وقام المراقبون بزيارة ٢٢٨٦ مركزاً للاقتراع، تمثل نسبة ١٣,٦ بالمئة من العدد الكلي للمراكز. ووجدت فرق المراقبة أن ٩٨,٩ بالمئة من مراكز الاقتراع فيها وكلاء أحزاب ووكلاء مرشحين أبدوا قدراً كبيراً من التنظيم. وشارك المجتمع المدني السوداني بأكثر من ٢٠ ألف مراقب محلي من ٢٣٢ منظمة مجتمع مدني[١١]. وتمت طباعة ١٩٧ مليون بطاقة اقتراع في كلٍّ من بريطانيا وجنوب أفريقيا، ومطابع العُملة السودانية في الخرطوم. وقد أقرّت المفوضية بوجود أخطاء ترقى إلى إعادة الانتخابات في ١٧ دائرة قومية، و١٦ دائرة ولائية، من جملة ٧٤٩ دائرة. وقد جرت الانتخابات في ١٩ مركزاً خارج السودان، وفاز في هذه الانتخابات ٢٣ مرشحاً من منتسبي الحركة الشعبية بالتزكية في دوائر قومية وولائية في الجنوب، أبرزهم أتيم قرنق، نائب رئيس المجلس الوطني (البرلمان الفدرالي). كما سجلت مشاركة المرأة (٦٠ بالمئة) من جملة الذين أدلوا بأصواتهم، وكانت نسبة التصويت عالية، رغم انسحاب أحزاب الأمة والشيوعي والحركة الشعبية في الشمال[١٢]، حيث بلغت نسبتهم ٦٢ بالمئة من المسجلين.

بينما لم تُسجَّل أحداث عنف في الانتخابات في الشمال (باستثناء حالة اغتيال واحدة لمرشح المؤتمر الوطني قبيل بداية التصويت)، حدث العكس في الجنوب الذي شهد أحداث عنف قاتلة، بسبب اتهام البعض للحركة الشعبية بتزوير الانتخابات. ففي ولاية أعالي النيل، قُتل أكثر من ٣٠ شخصاً يوم ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في مواجهات بين أنصار المرشح المستقل لمنصب حاكم ولاية جونقلي، الجنرال جورج أتور، وقوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، على خلفية الاتهامات بوجود عمليات تزوير من الحركة الشعبية للفوز بالانتخابات، إذ هاجم أنصار جورج أتور الجيش الشعبي في جنوب ملكال (عاصمة ولاية أعالي النيل)، حيث قضت النتيجة بفوز مرشح الحركة بول مجانق. كذلك قُتل تسعة من المنتسبين إلى المؤتمر الوطني في الجنوب، ولم يتم التأكيد إن كان قتلهم جرى على خلفية الانتخابات أو بسبب نزاع عائلي أو قبلي. وقد وصلت التوترات الخاصة بالانتخابات إلى حدّ المواجهة المسلحة في الجنوب دون الشمال، بسبب قلة الوعي، مقارنة بالشمال، إضافة إلى انتشار السلاح بين المواطنين في الجنوب بصورة كبيرة[١٣]. وقد اتهم الرئيس البشير سلطات الجنوب بأنها منعت الناخبين من ممارسة حقهم في الاقتراع: «كنا نأمل أن يعبّر الناخب الجنوبي عن رأيه بدون

(١١) انظر: «تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في السودان،» **الصحافة**، ١٨/٤/٢٠١٠.
(١٢) **الصحافة**، ١٨/٤/٢٠١٠.
(١٣) **الصحافة**، ١/٥/٢٠١٠.

ضغوط»[١٤]. وفي ذلك إشارة ضمنية إلى الضغوط التي تمارسها الحركة الشعبية، وتأثيرها في عملية التصويت والانتخابات في الجنوب. وهذا الأمر يجعل من نتيجة الاستفتاء رهينة لموقف الحركة الشعبية من الوحدة أو الانفصال، لأنه من المحتمل أن تؤثر الحركة الشعبية في عملية الاستفتاء في مطلع عام ٢٠١١، كما أثرت في عملية الانتخابات في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

في أول خطاب له بعد فوزه، أكد الرئيس البشير التزامه بإنفاذ الوعود الانتخابية الخاصة لمصلحة الشعب السوداني، والمضي في إجراء استفتاء الجنوب في موعده، إلى جانب استكمال سلام دارفور. وقال إنه سوف يكون رئيساً للجميع بدون تمييز. وكان حزب المؤتمر الوطني قد رفع في حملته الانتخابية شعار «معاً لاستكمال النهضة». وعلى الرغم من الشرعية الجديدة التي اكتسبها الرئيس البشير، مضى مدّعي المحكمة الجنائية الدولية في ملاحقة البشير، بإضافة تهمة الإبادة الجماعية، إلحاقاً بصحيفة اتهاماته السابقة التي صدرت في ١٤ تموز/يوليو ٢٠٠٨، غير أن حكومة المؤتمر الوطني سخرت من مدّعي الجنائية موريس مورينو أوكامبو. وتأكيداً لهذا التحدّي زار الرئيس البشير[١٥] دولة التشاد المجاورة يوم ٢١ تموز/يوليو ٢٠١٠، حيث شارك في قمة دول الساحل والصحراء في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠١٠، على الرغم من أن التشاد دولة موقّعة على نظام روما، وتعترف بمحكمة الجنايات الدولية. حاولت الولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك الاتحاد الأوروبي، تحريض الحكومة التشادية باعتقال البشير، وتسليمه إلى المحكمة الدولية، غير أن التشاد لم تستجب لهذه الدعوة. وكانت حكومة البشير قد طردت المعارضة التشادية من الأراضي السودانية، في مقابل طرد أنجمينا لخليل إبراهيم، قائد أقوى حركة تمرّد دارفورية مسلحة، حيث انتقل إلى طرابلس.

---

(١٤) «الرئيس البشير مخاطباً الهيئة الشعبية لدعم ترشيح السيد رئيس الجمهورية،» **آخر لحظة** (الخرطوم)، ٢٨/٤/٢٠١٠.

(١٥) وُلِد **عمر حسن أحمد البشير** في عام ١٩٤٤ في قرية «حوش بانقا» التي تبعد حوالى ١٥٠ كلم شمال العاصمة السودانية الخرطوم. وكان توّاقاً منذ شبابه إلى الانتساب إلى الجيش. كانت تؤهّله درجته لدخول الجامعة، لكنه فضّل الكلية الحربية، واختار سلاح المظلات. تلقّى دورات تدريبية في العديد من دول العالم، منها مصر وباكستان وماليزيا والولايات المتحدة الأمريكية. وعمل في الجبهة المصرية أكثر من مرة، وعمل في الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي). وقاد العديد من المناطق العسكرية، كان آخرها قيادة منطقة «غرب النوير» (في الجنوب)، حيث عاد منها، وهو في رتبة «عميد». قاد في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٩، بدعم من الجبهة الإسلامية بزعامة حسن الترابي، مجموعة من الضبّاط لقلب حكومة الصادق المهدي المنتخبة بنظام تعددي. وبتأثير من الترابي ـ الذي بات اليوم من ألدّ خصومه ـ أرسى البشير دعائم حكم إسلامي. وفي نهاية العقد تدهورت العلاقات بين البشير والترابي الذي اقترح في عام ١٩٩٩ مشروع قانون يحدّ من سلطات الرئيس. لكنّ البشير ردّ بعنف، وأعلن حلّ البرلمان الذي كان يرأسه الترابي ويدير منه معركته ضد البشير. بعد ذلك، حاول البشير الابتعاد عن الإسلاميين المتشددين وتحسين علاقاته مع جيرانه والمجتمع الدولي، وإقامة شراكات اقتصادية مع الخليج ودول آسيا، وخصوصاً الصين، أوّل مستورد للنفط السوداني. ومع صدور مذكّرة التوقيف الدولية بحقّه، جدّد مقارعته للغرب، واتهم الغرب بأنه ينزع إلى «الاستعمار الجديد». لم يعبأ بمذكرة التوقيف، وقاد حملته الانتخابية بزيارة كل أنحاء السودان، جنوباً وغرباً وشرقاً وشمالاً. كما تحرّك في الخارج متحدّياً المحكمة الجنائية الدولية التي يعتبرها مسيَّسة، وزار كل من إرتريا ومصر وليبيا وقطر (مشاركاً في قمّة عربية) وحتى دولة التشاد الجارة الموقّعة على نظام المحكمة الدولية.

ثالثاً: تقييم العملية الانتخابية

● السلبيات والإيجابيات

أجمع المراقبون والمحلّلون السياسيون على أن من مميّزات انتخابات السودان (١١ ـ ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٠) أنها تمّت بصورة سلسة وسلمية وهادئة، وأنها تشكّل بداية حقيقية للتحول الديمقراطي، كما تكمن أهميتها في أنها ستقود إلى الاستفتاء حول تقرير مصير جنوب السودان، ولولا ذلك «ربما لم تشارك فيها الحركة الشعبية لتحرير السودان، كما أن الانتخابات تدعم النظام الفدرالي، وهو الأنسب لحكم السودان»(١٦). وفي السياق ذاته، أرجع مبعوث الرئيس الأمريكي إلى السودان، سكوت غرايشون، اعتراف بلاده بنتائج الانتخابات في السودان إلى كونها «تقود إلى استقلال جنوب السودان، وقطْع الطريق أمام عودة الحرب الأهلية. لذلك نعترف بها، رغم علمنا بالتزوير والصعوبات التي واجهتها»(١٧). وقد هاجم المؤتمر الوطني أمريكا لأنها غير معنية بالديمقراطية، بل تسعى إلى فصل الجنوب.

تباينت ردود الأفعال في الداخل والخارج بين ناقد ومشيد بهذه الانتخابات. فقد أكد، مثلاً، مركز تحليل السياسات الخارجية البريطانية لمراقبة الانتخابات في السودان في تقريره بأنها مقبولة، قياساً بالتجربة، إلى جانب انتشار الأمية والاقتقار إلى البنيات التحتية، خاصة في الجنوب، واعتبرها خطوة مهمة نحو التحول الديمقراطي. وقال إن للحركة الشعبية تأثيرها الواضح في الانتخابات في الجنوب، وسيطرتها على وسائل الإعلام، وأنهم رصدوا عدداً من التجاوزات في الجنوب من قِبل الحركة الشعبية، ولديهم أدلة مصوّرة وموثّقة لحالات تتعلق بالتهديد والتخويف ومضايقات المرشحين والناخبين، خاصة في منطقة تركاكا. وقال عضو المركز بيول مورغراف في مؤتمر صحفي في الخرطوم: «إن الانتخابات لم تطابق المعايير الدولية، غير أن المعايير الدولية ليست مقدسة لكي تتطابق مع كل انتخابات العالم»(١٨).

وقد تحمّلت المفوضية القومية للانتخابات العبء الأكبر من الأخطاء، لأن الملاحظ أن هذه العملية الانتخابية أكبر بكثير من ناحية فنية وعملية من هذه المفوضية التي ليست لها تجارب، فقد تم تأسيسها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، وأن التحضير لم يدم سوى عشرة أشهر. وليست المشكلة في وجود تحيّز أو عدم حياد، فالمفوضية قِوامها شخصيات وطنية معروفة بحيادها ونزاهتها، فرئيس المفوضية هو مولانا أبيل ألير، وهو قاضٍ (جنوبي)، وكان نائباً لرئيس الجمهورية الأسبق جعفر النميري في سبعينيات القرن العشرين. أما نائبه، عبد الله أحمد عبد الله، فهو شخصية غير حزبية، وقد عمل رئيساً لجامعة الخرطوم، ثم حاكما للولاية ووزيراً. أما عضوية المفوضية، فقد تمثلت فيها كل الأحزاب، وأجاز تكوينها برلمان تمثلت فيها

---

(١٦) **الأحداث** (الخرطوم)، ٢٧/٤/٢٠١٠.

(١٧) «سكوت غرايشون: المبعوث الأمريكي الخاص للسودان مخاطباً جنوبيين في واشنطن،» **الأحداث**، ٢٧/٤/٢٠١٠.

(١٨) **الصحافة**، ٢٢/٤/٢٠١٠.

أحزاب عدة. لكنها مع ذلك لم تسلم من النقد، فقد رأى البعض أنها «فشلت فشلاً ذريعاً من الناحية المهنية والأخلاقية في إدارة انتخابات حرة ونزيهة، رغم ما أُتيح لها من إمكانات مالية ودعم فني مقدّر»[١٩].

وبينما أصدر الرئيس الجنوب أفريقي السابق ثابو أمبيكي بيانا إيجابياً، يعبّر فيه عن ارتياحه للإقبال الكبير للناخبين في معسكرات النزوح في دارفور، وفي أجواء إيجابية ومستقرّة، صدر بيان عن شبكات منظمات المجتمع المدني المستقلة ـ تضم تحالف منظمات المجتمع المدني السودانية العاملة في مراقبة الانتخابات، الذي يضم بدوره ١٢٠ منظمة نشرت أربعة آلاف مراقب في ٩ ولايات شمالية ـ مختلفاً عن بيان أمبيكي. وقد أشار بيان تلك الشبكة إلى عيوب كبيرة وخطيرة شابت كل مراحل العملية الانتخابية، وقد أجملت تلك العيوب في عشرة أخطاء أساسية، هي[٢٠]:

أ ـ قامت الانتخابات على إحصاء سكاني مختلف عليه صاحبته اتهامات بالتلاعب.

ب ـ سحب مكان السكن وعنوان الناخب من السجل الانتخابي، مما استحال معه التأكد من صحة أسماء الناخبين، ولم تقم المفوضية بجهد لمعالجة مشكلة السجل الانتخابي.

ج ـ عدم نشر السجل الانتخابي في وقت مبكر حتى تتم مراجعته من قبل الأحزاب والمراقبين، وقد خلت الكشوفات المنشورة من ختم المفوضية، مع اختلاف هذه الكشوفات من تلك التي اعتمدتها مراكز الاقتراع.

د ـ تحديد سقوف الإنفاق على الحملة الانتخابية التي أُعلنت قبل أسبوع واحد من تاريخ الاقتراع، وجاءت عالية فوق مقدرة معظم المرشحين.

هـ ـ سيطرة الحزب الحاكم على أجهزة الإعلام الرسمية بدون أن تتمكن المفوضية من تصحيح ذلك الخطأ.

و ـ التثقيف الانتخابي من قِبل المفوضية بدأ متأخراً، وجاء مبتسراً ومحدوداً في انتشاره الجغرافي.

ز ـ سمحت المفوضية بتسجيل القوات النظامية في أماكن العمل، مخالفة بذلك القانون، ووافقت لهم على الاقتراع الجماعي خارج أماكن السكن والعمل.

ح ـ وصول المواد والمعدات متأخرة إلى مراكز الاقتراع في معظم أنحاء السودان، واختلاف الأسماء بين السجل المنشور والسجل المستخدم للتصويت، وسقوط أسماء ورموز مرشحين، واختلاط أسماء الناخبين بين الدوائر واستبدال بطاقات الاقتراع.

---

(١٩) الطيب زين العابدين، «الانتخابات بين تقويمات المنظمات الأجنبية والمحلية،» **الصحافة**، ١٨/ ٤/ ٢٠١٠.

(٢٠) المصدر نفسه.

ط ـ عدم تمكين الوكلاء الحزبيين من تأمين وحراسة صناديق الاقتراع.

ي ـ استعمال حبر تسهل إزالته، وقبول شهادات سكن بدون ضوابط، تصدرها لجان تابعة للحزب الحاكم، الأمر الذي فتح الباب واسعاً للتلاعب والتزوير وانتحال الشخصية.

نتيجة لذلك استنتج البعض «انعدام المعايير لانتخابات حرة ونزيهة، مما أدى إلى فساد العملية الانتخابية التي فتحت الباب لاقتراع صغار السنّ والاقتراع المتكرّر، وانتحال الشخصية والتأثير في الناخبين من داخل مركز الاقتراع»[٢١].

وقد أعلنت كل الأحزاب السودانية المعارضة أن الانتخابات لم تكن نزيهة، وأنها كانت مزوّرة. وبعد أسبوع من اكتمال إعلان نتائج الانتخابات (في ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠) أعلن تحالف قوى الإجماع الوطني المعارض ـ الذي يضم كل أحزاب المعارضة ـ عن ترتيب لتشكيل جبهة معارضة واسعة تشمل القوى السياسية المناهضة والمشكّكة في نتيجة الانتخابات، بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان، وقطاعات الشباب والنقابات، وحدّد موعداً لاحقاً لاجتماع تلك الفعاليات، للخروج برؤية نهائية حول الخطوات المقبلة[٢٢]، غير أنها لم تخرج بأية موقف موحّد محدد.

كذلك شكّك في النتيجة مرشح الرئاسة عن الحزب الاتحادي الديمقراطي (الأصل)، حاتم السر ـ الذي جاء في المركز الرابع ـ إذ قال في تصريحات صحفية بعد أسبوع من إعلان النتيجة أنهم «سيخرجون الملايين إلى الشارع لمعرفة مَن سرق أصواتهم»[٢٣]، لكنه لم يفعل.

وكانت بعض الأحزاب قد قدمت حكماً استباقياً على الانتخابات حتى قبل أن تبدأ، وقالت إنها سوف تكون مزوّرة. وقد بُنيت فرضيتها على خلفية أن نظام الإنقاذ جاء بانقلاب عسكري، وأنه نظام شمولي وإقصائي، «وقام بكبت الحريات وقمع المعارضة، ولم يقبل بالتعدّدية السياسية الحقيقية، إلا بعد أن أُجبر عليها في اتفاقية السلام الشامل»[٢٤]. وفي الواقع، كانت حكومة المؤتمر الوطني (الحركة الإسلامية) تخشى «أن يعاقبها الناس على أخطائها وسوء معاملتها للمعارضة، وما ارتكبته في دارفور من أخطاء جسيمة ومظاهر البذخ والفساد التي انتشرت حول كثير من المسؤولين، وقد دفعها ذلك إلى استعداد ضخم ومنظّم للانتخابات، فكانت أكثر تنظيماً واستعداداً للانتخابات مقارنة بالأحزاب الأخرى التي عانت الانشقاقات وشغلت نفسها بنقد الحكومة»[٢٥].

---

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) **الأهرام اليوم** (الخرطوم)، ٣٠/ ٤/ ٢٠١٠.

(٢٣) حاتم السر، مرشح الحزب الاتحادي الديمقراطي ـ الأصل لرئاسة الجمهورية في مقابلة مع: **الصحافة**، ٢٤/ ٤/ ٢٠١٠.

(٢٤) الطيب زين العابدين، «قراءة واقعية في نتائج الانتخابات،» **الصحافة**، ٢٥/ ٤/ ٢٠١٠. (وهو أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم، ينتمي إلى الحركة الإسلامية).

(٢٥) منذ السنة الأولى من الفترة الانتقالية (٢٠٠٥ ـ ٢٠١١) بدأت الحركة الإسلامية (حزب المؤتمر الوطني) بإعادة رصد عضوية الحزب على مستوى الأحياء والقرى والمناطق والمحليات، ثم الولايات، وكوّنت لجاناً =

واجهت الانتخابات أيضاً نقداً في الجنوب، إذ أعلنت ٩ أحزاب جنوبية رفضها القاطع وعدم اعترافها بنتائج انتخابات الجنوب، التي تشمل رئيس حكومة الجنوب، والولاة العشرة، وقررت تقديم طعن إلى المحكمة العليا لإثبات بطلان النتيجة، مستندة إلى وثائق تثبت تورّط الحركة الشعبية والجيش الشعبي ومفوضية الانتخابات في التزوير، ووصفت ما تم في العملية الانتخابية بالمهزلة والخداع(٢٦).

بالنسبة إلى د. حسن الترابي الذي انشق عن الحركة، وأسس حزباً جديداً معارضاً لحزب البشير، المؤتمر الوطني، تحت اسم «المؤتمر الشعبي»، فقد كان أكثر الناقدين للانتخابات، حيث قال إنها «معلولة منذ بدايتها»، ولكنه قلّل من قدرة الأحزاب الأخرى على المنافسة، حتى ولو لم يكن هناك تزوير، أو ليس هناك بيّنات لإثباته، كما أن مقاطعة بعضها للانتخابات، وتذبذب البعض الآخر، قد مكّن المؤتمر الوطني من تحقيق فوز مريح. وقال: ««علينا أن نعترف بأن المؤتمر الوطني كان الأكثر تنظيماً وترتيباً، خاصة وسط النساء، وأن الأحزاب قد كسبت قدر حجمها، فهي لا قواعد لها. فالأحزاب حكمت السودان منذ الاستقلال إلى أن جاء الانقلاب، وبعد الانقلاب تنقلب إلى الصفر مباشرة...»(٢٧).

في السياق ذاته، أصدرت بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات تقريراً عقب نهاية الانتخابات مباشرة، قالت فيه إن العملية الانتخابية قد عانت تعقيدات غير مسبوقة من حيث تصميمها، مما أدى إلى الارتباك في تنفيذها، وسيطر الحزبان الحاكمان على الحملات الانتخابية. وجاءت قلّة المنافسة في الشمال بسبب الانسحاب المتأخر لأحزاب المعارضة، وتناقض التوقّعات بما ستفضي إليه نتائج هذه الانتخابات. أما في الجنوب، فقد كانت هناك

= انتخابية على كل تلك المستويات حتى مستوى المركز، فمثلاً في ولاية الخرطوم التي تضمّ ٧ محليات بلغت عضوية المؤتمر الوطني ٨٠٠ ألف. وقد طُلب من الأعضاء الملتزمين (حوالى ربع العضوية) أن يتعهّد كل واحد منهم ١٠ مؤهلين للتصويت ليسجل أسماءهم في كشف الناخبين، ويوفر لهم الوثيقة الرسمية التي تثبت شخصيتهم (جواز سفر، أو بطاقة شخصية، لكن تنازلت المفوضية لاحقاً ووافقت على اعتماد شهادة السكن)، وإحضارهم في أيام الاقتراع للتصويت. وقد بلغت الأعداد التي سجّلها المؤتمر الوطني في ولاية الخرطوم بين ٦٠ و٧٠ بالمئة من جملة المسجّلين في الولاية، وخضعت القيادات القاعدية لأكثر من ٥٠ دورة تدريب في السنوات الثلاث الماضية، شملت موضوعات الخطاب السياسي، ونظم الانتخابات، وقانون الانتخابات، والعملية الانتخابية، وطريقة الاقتراع، وكيفيّة الاستقطاب للشرائح المختلفة. وسُلِّم كل قيادي مادة كل دورة مكتوبة ومسجلة على «سي. دي». وأسّست مكتبة سياسية في ٧٢ منطقة (كل محلية فيها بين ٧ إلى ١٠ مناطق). وقام التنظيم بعقد أكثر من ٢٠ ألف منشط سياسي على مستوى الأحياء والمناطق في السنوات الثلاث الماضية. وبذل التنظيم جهداً مقدراً في كسب رموز الطرق الصوفية والإدارة الأهلية واللجان الشعبية والأندية الرياضية وأئمّة المساجد والفنّانين والشعراء، وفقاً لخطّة مرسومة وبرامج محدّدة. وعمل التنظيم دراسات واستطلاعات للرأي العام كلّف به جهة مهنية، وذلك ما بين تموز/يوليو وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، وكان السؤال المحوري هو: «لمن ستصوِّت في الانتخابات القادمة؟»... للمزيد من التفاصيل حول تخطيط المؤتمر الوطني للانتخابات، انظر: المصدر نفسه.

(٢٦) **آخر لحظة**، ٢٨/٤/٢٠١٠.

(٢٧) انظر: «حسن الترابي في مقابلة مع الجزيرة نت،» **الصحافة**، ٢٣/٤/٢٠١٠، وانظر أيضاً: «مخاطبة الترابي لاجتماع الأمانة العامة لحزبه الخاص بمناقشة أسباب الخسارة التي تعرّض لها في الانتخابات،» **آخر لحظة**، ٢٨/٤/٢٠١٠.

منافسة أكبر، ولكن بيئة أقل ضبطاً قادت إلى ارتباك أكبر، وصدامات وتهديدات. ومهما يكن، فقد أظهرت هذه الانتخابات رغبة الشعب السوداني في الدخول إلى تحولات ديمقراطية[٢٨].

وقد قدمت بعثة الاتحاد الأوروبي عدة ملاحظات من أهمها[٢٩]:

أ ـ أن الانتخابات، بصورة عامة، اتسمت بالهدوء والنظام والسلم والحفاظ على الأمن. يجب أن نهنئ الشعب السوداني على ما أبداه من صبر وتسامح.

ب ـ أجريت عملية الاقتراع بصورة مقبولة بدرجة ٧٠ بالمئة، وكان تقييم الأداء ما بين جيد إلى جيد جداً.

ج ـ قام هذا النظام الانتخابي على قانون الانتخابات لعام ٢٠٠٨، وهو قانون شديد التعقيد ومليء بالتحديات، حيث احتوى على صيغ من التمثيل النسبي، ونظام الأغلبية المطلقة والنسبية، وقائمة للمرأة (٢٥ بالمئة من مقاعد البرلمان البالغة ٤٥٠ مقعداً)، وانتخابات رئاسية وتشريعية اتحادية وولائية وحكومة الجنوب.

د ـ تم تسجيل أكثر من ١٦,٣ مليون مواطن (١١,٦ في الشمال، و٤,٧ في الجنوب). وهذا يشكل حوالى ٧٩ بالمئة ممن يحق لهم التصويت. وقد تم حرمان ما يقارب ٨ بالمئة من المسجلين من التصويت، بسبب عدم وجود أسمائهم في قوائم الناخبين. كما دخل أكثر من ١٦,٠٠٠ مرشح إلى السباق الانتخابي، بينهم ١٤٠٠ مرشح مستقل. وتم تسجيل ٧٢ حزباً سياسياً، إلا أن عدداً قليلاً منهم انخرط في الحملات الانتخابية، ولم يتم توفير الدعم المادي المنصوص عليه في قانون الانتخابات على مستوى المركز، إلا أن حكومة جنوب السودان خصّصت مساعدات لبعض أحزاب الجنوب المعارضة في منتصف فترة الحملات الانتخابية.

هـ ـ أظهرت هذه الانتخابات تطور مقدرات المجتمع المدني، حيث أبدت المئات من المجموعات التي تضم آلاف الأفراد درجة عالية من الالتزام بمشاركتها في عملية المراقبة لعدة أيام، وبذلك عزّزت من الشفافية.

و ـ سحب الاتحاد الأوروبي مراقبيه من دارفور، بسبب انعدام الأمن الذي جعل المراقبة الصحيحة للانتخابات أمراً مستحيلاً.

ز ـ على الرغم من انتشار الصحف والمحطات الإذاعية منذ التوقيع على اتفاقية السلام الشامل في عام ٢٠٠٥، إلا أن هذه الانتخابات لم تشهد تعدّدية فاعلة في البيئة الإعلامية. فقد كانت هناك قيود على تأسيس مؤسسات إعلامية مستقلة، حيث تسيطر الحكومة على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة. كما كان هناك عدم تكافؤ في الفرص: كان للمؤتمر الوطني نسبة ٤٧ بالمئة من التغطية الإعلامية، و١٢ بالمئة للحركة الشعبية لتحرير السودان، فيما تقاسمت

(٢٨) «التقرير المبدئي لبعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات السودانية، الخرطوم، ١٦/ ٤/ ٢٠١٠»، وانظر: **الصحافة**، ١٨/ ٤/ ٢٠١٠.

(٢٩) المصدر نفسه.

جميع الأحزاب المتبقية ما نسبته ٤١ بالمئة من البثّ على إذاعة أم درمان (الإذاعة الرئيسية التي تملكها الدولة). وقد خصّص تلفزيون السودان نسبة ٥١,٥ بالمئة للمؤتمر الوطني، و١٢,٥ بالمئة للحركة الشعبية، فيما تم منح نسبة ٣٧ بالمئة لبقية الأحزاب.

ح ـ تقوم المفوضية القومية للانتخابات بعملية إدارة الانتخابات بصورة تامة، إلا أنها لم تحقق شفافية كاملة في اتخاذ قراراتها، وأيضاً في تمليك الجهات ذات الصلة المعلومات الكاملة في الوقت المناسب. كما أن الآليات الموضوعة لإدارة الحوار بين الأحزاب السياسية والمرشحين لم يكتمل تأسيسها وتفعيلها، مما أدى إلى اتهامها بالانحياز من قِبل الأحزاب السياسية.

ط ـ كان هناك تفاوت ملحوظ في عملية التمويل والإمكانات اللوجستية للحملات الانتخابية للأحزاب. كما لم تتحقق وعود التمويل من الخزينة العامة للدولة. وقد استجابت حكومة الجنوب للضغوط، وخصّصت مساعدات جزئية لبعض أحزاب الجنوب في منتصف الحملات الانتخابية.

ي ـ بالنظر إلى حداثة تكوين المفوضية، بحيث لم يتعدّ التحضير للانتخابات عشرة أشهر، فإن إجراء الانتخابات في وقتها أمر يستحق الإشادة. لقد كان إجراء الانتخابات مهمة غاية في الصعوبة، إذ كان على الناخب أن يتعامل مع ١٢ بطاقة في الجنوب، ومع ٨ بطاقات في الشمال.

أما جامعة الدول العربية، فقد قامت فرقها بزيارة ٧٠٠ مركز تشتمل على ٢٠٠٠ نقطة اقتراع في ١٨ ولاية في الشمال والجنوب (من جملة ٢٥ ولاية)، بما في ذلك ولايات دارفور الثلاث، حيث تركزت المراقبة على المدن فقط لأسباب أمنية ولوجستية. وقد تراوحت نسبة التصويت بين ٦٠ بالمئة في المدن، و٥٠ بالمئة في المعسكرات. أما في الجنوب، فقد لاحظت بعثة جامعة الدول العربية أن متوسط نسبة التصويت في الجنوب وصلت إلى ٧٠ بالمئة[٣٠]، كما لاحظت البعثة الإقبال الكبير والهدوء والأمن، وتعاون رؤساء مراكز الاقتراع ورجال الأمن مع المراقبين الدوليين.

غير أن البعثة رصدت عدداً من السلبيات، منها:

أ ـ وجود بعض الأخطاء في سجلات الناخبين، وفي الرموز الانتخابية وبطاقات الاقتراع.

ب ـ تأخير وصول بعض المواد الانتخابية إلى مراكز الاقتراع.

ج ـ عدم ثبات الحبر المستخدم.

د ـ عدم كفاية التدريب الذي حظي به أعضاء مراكز الاقتراع.

هـ ـ ظهور قصور واضح في الترتيبات اللوجستية، وعدم توافر السرية الانتخابية، حيث كان يتم التصويت في أماكن مكشوفة وغير مؤمّنة جيداً.

(٣٠) «تقرير بعثة جامعة الدول العربية لمراقبة الانتخابات في السودان،» **آخر لحظة**، ١٩/ ٤/ ٢٠١٠.

يرى البعض ضرورة الاستفادة من الأخطاء والسلبيات التي اعترت هذه التجربة، لتطوير النظام الانتخابي والعملية الانتخابية في المستقبل، حتى يتم إرساء الأسس السليمة للتحول الديمقراطي والتغيير الحقيقي. ومن ضمن ما يمكن اقتراحه في هذا السياق:

ـ أن يضمن جهاز إدارة الانتخابات تسجيلاً شاملاً وشفافاً ودقيقاً للناخبين.

ـ أن يتّبع ذلك الجهاز طريقة شفافة لتقديم الناخبين، بعيداً عن التأثير المنحاز إلى اللجان الشعبية، والتمكّن من تسهيل متابعة نتائج مراكز الاقتراع، بحيث تكون قابلة للكشف ومنشورة بسهولة على الإنترنت.

ـ أن يكون هناك وضوح كبير لعمليات الشكاوى والطعون، حتى يضمن الناخب الوصول إلى الإصلاح القانوني، وأن يكون الدفاع عن التعديات الجنائية المتعلقة بنشر المعلومات بناء على الصالح العام والتعبير عن الرأي.

ـ أن لا تُعقَد الانتخابات التنفيذية والتشريعية في وقت واحد، وأن لا يُسمح بأعضاء إضافيين في البرلمان بدون تغيير دستوري مسبق، لأن ذلك يقوّض الطبيعة المنتخبة للبرلمان.

ـ تعديل قانون الانتخابات ليصبح قابلاً لأن يتطلب نتائج تفصيلية لمحطات الاقتراع لعرضها بسهولة مع أفضل الممارسات الدولية والإقليمية، وأن تؤسس المفوضية ميثاق عمل الأحزاب السياسية والمرشحين والمتنافسين من خلال التشاور مع الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، وأن يشمل الميثاق العقوبات المنصوص عليها في حالة عدم التوافق[٣١].

على الرغم من هذه الأخطاء والسلبيات، فقد أشاد بعض المراقبين الدوليين بالانتخابات السودانية، وقالوا: «إن السودان طوّع إمكانياته لتحقيق دروس جديدة، وإن الانتخابات صحوة سودانية، وقدمت درساً للغرب، ومن الظلم مقارنة انتخابات السودان بالغرب، حيث يجب مراعاة الفوارق، وإن الالتزام بالمعايير الدولية حتى في الغرب ليس كاملاً»[٣٢].

في السياق ذاته، قال الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر ـ الذي شارك مركزه في مراقبة الانتخابات ـ إن انتخابات السودان هي الأكثر تعقيداً من بين ٧٥ عملية انتخابية راقبها مركزه. وقال إنهم شاهدوا انتخابات منظّمة بشكل عام، وإقبالاً جيداً من الناخبين، لكن شابت العملية أخطاء ملحوظة حالت دون تلبيتها المعايير الدولية، ولكنها لبّت متطلباً مهماً في اتفاقية السلام الشامل التي تنصّ أيضاً على إجراء استفتاء على مستقبل جنوب السودان في عام ٢٠١١[٣٣].

---

(٣١) انظر: «تقرير بعثة الاتحاد الأوروبي لمراقبة الانتخابات في السودان،» **آخر لحظة**، ٣٠/٦/٢٠١٠، ص ٤.

(٣٢) السيد مالوزا ماقولا، رئيس شبكة شيراك السويسرية خلال حديثه في ندوة المعايير الدولية للانتخابات التي أُقيمت بجامعة الخرطوم، في ٢٢/٤/٢٠١٠. انظر: **آخر لحظة**، ٢٣/٤/٢٠١٠.

(٣٣) انظر: مقال للرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر حول الانتخابات في السودان في صحيفة **لوس أنجلوس تايمز**، مقتبساً في: **الأهرام اليوم**، ٣٠/٤/٢٠١٠.

رابعاً: استحقاقات نجاح التحول الديمقراطي في السودان

يمكن أن تشكل الانتخابات مدخلاً إلى التحول الديمقراطي، لكنها قد لا تشكل ـ في حالة السودان ـ ضامناً لاستدامة الديمقراطية، حيث تحتاج عملية التحول الشامل إلى إجراءات وسياسات أخرى، لتوفير المناخ السياسي المؤاتي لنجاح هذا التحول واستمراريته. فالسودان ما زال يفتقر إلى التربة الخصبة لغرس ونمو الديمقراطية الحقيقية، والاستقرار السياسي المستدام (Sustainable). وعناصر هذه التربة الخصبة هي التي تشكّل ما أسميته في بداية هذا المقال «البنية التحتية» اللازمة لنجاح الديمقراطية.

فما زال السودان، بعد أكثر من نصف قرن من الاستقلال السياسي، يعاني أزمة في بناء الدولة المتماسكة. فهو ما زال دولة هشّة تعاني أزمة في الهوية، وأزمة في مطلوبات الاستقرار السياسي، بسبب فشل النخبة في إدارة التنوّع، وبناء الأمة السودانية الواحدة. فهو ما زال تجمُّع هلامي لموزاييك من القوميات والثقافات التي لم تتم بعد عملية نسجها أو هرمنتها في بوتقة انصهار واحدة. وبدلاً من البحث عن طريقة لمعالجة الأزمة السودانية، أصبحت النخبة نفسها جزءاً من الأزمة، من خلال المنهج الخطأ الذي تعاملت به مع مشكلات السودان. فمشكلة الجنوب مثلاً تقوم على أساس ثقافي/اجتماعي/نفسي، بينما ركّزت النخب السودانية منذ الاستقلال على مناهج أخرى مختلفة: المنهج العسكري (فترة حكم الفريق عبود)، ثم السياسي (من خلال اتفاقيات مختلفة، مثل اتفاقية أديس أبابا في فترة النميري)، ثم سياسي/اقتصادي في فترة حكومة الإنقاذ الحالية التي كانت قد بدأت أيضاً بالمنهج العسكري قبل نيفاشا. وهو النهج (العسكري/الأمني) نفسه الذي تعاملت به مع دارفور، فتحولت إلى أزمة دولة، ثم إلى أزمة دولية.

وفي غياب الرؤية الشاملة لبناء دولة بوتقة الانصهار على أساس من العدالة والقانون والمواطنة، قامت ـ في فترة الإنقاذ ـ الدولة السودانية على ثالوث آخر، هو «تحالف القبيلة والسوق برعاية وتنظيم الأمن»[٣٤]. فكان الإقصاء والتهميش لمكوّنات أخرى، فجاءت التظلّمات والأزمات وحركات التمرّد المسلحة. وهذا الوضع قد لا تعالجه الديمقراطية إذا استمر مهما كانت نزاهة الانتخابات المنبثقة منها أو الشرعية التي حصلت عليها. فالشعور بالغبن الاجتماعي والظلم الاقتصادي والإقصاء السياسي والتهميش الثقافي سوف يستمر في توليد المزيد من حركات التمرّد على أية حكومة، ومهما كان شكلها. والأمثلة كثيرة في السودان

---

(٣٤) د. التجاني عبد القادر حامد: أكاديمي وباحث ينتمي إلى الحركة الإسلامية، هاجر إلى الخارج، وأصبح يقود تياراً ناقداً هدفه الإصلاح، انظر: مقابلة مع د. التجاني عبد القادر حامد، تحت عنوان «المراجعات الكبرى،» **الصحافي الدولي** (الخرطوم) (٢٠٠٠)؛ وأُعيد نشرها في كتاب يضم سلسلة مقالات صحفية عن نقد الحركة الإسلامية، انظر: التجاني عبد القادر حامد، **نزاع الإسلاميين في السودان: مقالات في النقد والإصلاح** (الخرطوم: [د. ن.]، ٢٠٠٨)، الفصل الخامس، «التوسع الأمني والقبلي»، ص ١١٤ وما بعدها، وص ٣٠٨، وانظر أيضاً: عبده مختار موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩)، ص ٤٥ وما بعدها.

للانقلابات العسكرية التي قضت على الديمقراطية، وعلى حركات التمرّد التي قامت واستمرت في الفترات الديمقراطية والعسكرية، على حد سواء. وأقرب مثال على الحركات الاحتجاجية التي قامت كردّ فعل على الظلم والتهميش، هي حركة العدل والمساواة ـ الدارفورية المسلحة ـ بقيادة خليل إبراهيم الذي انشق عن الحركة الإسلامية، بسبب الشعور بظلم إقليمه دارفور، وقد أطلق على حركته هذا الاسم باعتبار أنه يعبّر عن الحالة السودانية. وكان قد قاد هجوماً على الخرطوم (من ناحية أم درمان) في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٨ في محاولة لقلب نظام حكم الإنقاذ، من أجل إقامة دولة العدل والمساواة في السودان، لكن محاولته فشلت.

إن التحول الحقيقي أو الحل الجذري يستدعي معالجة أزمة المجتمع وأزمة الدولة بكل مكوناتها، كما يلي:

أ ـ **أزمة الهوية**: هرمنة الفسيفساء بخطاب وطني محايد، ومنهج قومي جامع، لتكوين أمة سودانية تضع حدّاً للجدل بين الأفريقانية والعروبة والإسلامية والزنوجة، فتتشكل هوية جامعة يتفق الجميع، باقتناع كامل، على توصيفها وتسميتها.

ب ـ **أزمة الشرعية**: تطبيق الديمقراطية السليمة، غير المشوّهة، على أن يتم الوصول إلى ذلك عبر بناء ثقافة سياسية تؤسس لممارسة ديمقراطية رشيدة، وتؤسس للتداول السلمي للسلطة حتى يكون للسلطة السياسية الحاكمة مشروعيتها، لتتمكن من تحقيق الوحدة والاستقرار. هذا الفهم للديمقراطية ينطوي على الحرية والمساواة والعدالة وإنهاء عملية احتكار الموارد والفرص والسلطة والثروة من قبل فئة معينة، وإزالة عملية تهميش وإقصاء الأغلبية، لأن غياب العدالة والتنمية المتساوية (Equitable) يؤدي إلى الإحباط، الذي يؤدي إلى السخط والاستنكار، وهذا بدوره يؤدي إلى ظهور حالات العصيان والتمرد والثورات.

ج ـ **أزمة المجتمع**: تغيير سلوك النخبة السياسية، وتغيير الخطاب المشوّه الذي زرع الإحساس بالتهميش والإقصاء في نفوس الكثير من فئات المجتمع، وبناء الأمة التي تترابط عناصرها بتلقائية، قوامها قيم التسامح والاندماج الاجتماعي وقبول الآخر. فالمجتمع السوداني يعيش في أزمة دائمة، لأنه فقد الإحساس بالترابط الوطني بين مكوّناته بسبب الواقع المشوّه الذي شكّل صورة ذهنية في العقل الجمعي للعرقيات المختلفة، باعتبار أنها تعيش على هامش الدولة والحياة والمجتمع، وأنها مغتربة داخل وطنها.

د ـ هذا الطرح ينطوي على فهم أعمق وأشمل لعملية **التحول الديمقراطي المستدام**، وهو ضرورة التركيز على المناخ العام اللازم لاستمرار الديمقراطية. هذا المناخ يستلزم علاج جذور الأزمة السودانية، المتمثلة في الهوية والعدالة والتنمية المتوازنة، وبناء دولة بوتقة الانصهار، وهي عملية تستدعي أيضاً تغيير منهج النخبة في التعامل مع مشكلات الأقليات والأقاليم المهمّشة والقوميات والإثنيات المختلفة، على النحو المطروح آنفاً، وأن تتوافق النخب السياسية على الأجندة الوطنية. كذلك ينطوي هذا الفهم الشامل على رفد المناخ السياسي الملائم لنجاح الديمقراطية بالثقافة السياسية الواعية التي تتجاوز

الانتماءات الضيقة، إذ ما زال السلوك السياسي ينطلق من الإثنية والقبلية والجهوية. فإذا استمرت هذه المعوقات، فسوف تستمر عملية تشويه الديمقراطية، وتستمر هشاشة الدولة وعوامل عدم الاستقرار، ويتهدد استمرار الديمقراطية حينما تفشل في تحقيق التنمية والعدالة لجميع مكونات المجتمع السوداني.

هـ ـ من استحقاقات التحول الديمقراطي في السودان **إنهاء حالة الازدواجية بين مؤسسة الحزب ومؤسسة الدولة**، لأن تركيبة الدولة أصبحت تعاني هذه الازدواجية، وهذا هو أحد مصادر الإقصاء السياسي، إذ أصبح من الصعب التمييز بين الحزب والدولة، حيث إن القرارات الكبيرة واختيار الوزراء وكبار الموظفين في الدولة يتم عبر أجهزة الحزب. فإدارة الدولة في السودان بسبب الأزمات التي أنتجتها النخبة، وبسبب الضغوطات، أصبحت ـ في معظمها ـ عبارة عن «ملفات أمنية أو أشبه بهيمنة الأجهزة الأمنية بالملف السياسي»[٣٥]. وكذلك يجب تنقية البيروقراطية والجيش من هذه الإسقاطات التي تشوّه حيادها الوطني، والحفاظ على كفاءتها المهنية وطابعها القومي الذي يشكل حاضناً للوحدة الوطنية، ومصدراً من مصادر الاستقرار.

و ـ من استحقاقات التحول الديمقراطي **إصلاح وتطوير المؤسسات السياسية** التي يقوم عليها النظام السياسي. فالأحزاب السياسية أصبحت مفكّكة وضعيفة، بسبب الانسلاخات والانشقاقات، وهيمنة الزعامات القديمة عليها، وغياب الديمقراطية في داخلها. فالتحول الديمقراطي مهدد بغياب أحزاب سياسية قوية ومتماسكة وحديثة، وذات طابع وطني وتوجه قومي، بصورة تعزّز البناء السياسي، وتحافظ على استدامة الديمقراطية الحقيقية.

خاتمة

تشير خلاصة قراءة التجربة السودانية منذ الاستقلال إلى أن أخطاء النخبة في غياب فلسفة الحكم والافتقار إلى المنهج السليم، نتج منه دولة هشّة ومضطربة وفاشلة، بحسب آخر توصيف للشفافية الدولية، إذ اعتبر السودان من بين أربع دول فاشلة وفاسدة في العالم، إلى جانب كلٍّ من العراق وأفغانستان والصومال. وتتجلى قمة الفشل في كون هذه الدول من أغنى دول العالم الثالث من حيث الموارد الطبيعية والأمطار والأنهار والمياه الجوفية والمعادن، بما فيها النفط والذهب واليورانيوم، ومع ذلك، ما زالت تعاني اختلالاً في الميزان التجاري، وعجزاً في ميزان المدفوعات. فالسودان مثقل بحوالى ٣٢ مليار دولار من الديون، وسوف يتأزم الوضع أكثر إذا انفصل الجنوب عنه، إذ ستفقد حكومة الخرطوم أكثر من ٨٠ بالمئة من إيرادات النفط الذي يتم إنتاج معظمه في الجنوب. وقد يشكّل ميلاد دولة جديدة فاشلة أيضاً في الجنوب مصدر اضطرابات لدولة الشمال، وحرباً أهلية على الحدود، وخصوصاً بسبب مشكلة منطقة «أبيي» المتنازع حولها بين الشمال والجنوب، وقرارات المحكمة الدولية بشأن

(٣٥) د. التجاني عبد القادر متحدثاً لبرنامج «حوار في العمق»، قناة الجزيرة القطرية بتاريخ ٢٩/٣/ ٢٠١٠.

ترسيم الحدود الصادرة في ٢٢ تموز/يوليو ٢٠٠٩، وبسبب تحرك قبائل البقارة للرعي من الشمال إلى الجنوب، فضلاً على التداخل القبلي، وتدخل القوى الأجنبية، بما فيها إسرائيل، مضيفة تعقيدات جديدة إلى ملف مياه النيل.

وتتمثل التحديات التي تواجه بناء الديمقراطية المستدامة في السودان في المستقبل في عدة عوامل، من أهمها:

١ ـ غياب المشروع الوطني ـ بوتقة الانصهار ـ الذي يستطيع أن يحسم أزمة الهوية وما يرتبط بها من صراعات إثنية، وحركات تمرّد، وعدم استقرار سياسي يهدد الديمقراطية.

٢ ـ عدم وجود فلسفة محددة لإدارة دولة متنوعة: الرؤية الشاملة للتنمية، وبناء دولة المواطنة والقانون والعدل.

٣ ـ غياب الحزب الجماهيري الحديث الذي يستطيع أن ينتزع الفرد من الانتماءات الضيقة والاصطفاف الطائفي، مما يؤدي إلى ارتداد الفرد السوداني إلى الكيانات القبلية والعنصرية والجهوية (المناطقية)، وكلها تشوّه السلوك السياسي والعملية السياسية، وتعوق نمو المناخ الملائم لديمقراطية سليمة.

وبما أن حزب المؤتمر الوطني قد انفرد الآن بحكم البلاد لفترة خمس سنوات مقبلة، فلا بد من أن يستغلّ هذه الفرصة التاريخية، ويقوم بدور وطني متجرّد لإرساء دعائم الديمقراطية الحقيقية والمعافاة من العلل التي سبق ذكرها. وبالتالي، فإن صلاح المناخ السياسي يعتمد على إصلاح الحزب الحاكم. فحزب المؤتمر الوطني يحتاج إلى ثورة تصحيحية: تصحيح المسار داخل الحزب بإعادة النظر في تركيبة جهاز الأمن، وطبيعة علاقته بالحزب الحاكم، وبالجهاز التنفيذي، بكبح جماحه، بأن يتراجع عن الدور الكبير والمؤثر في صناعة السياسة واتخاذ القرار، وإصلاح البيئة الداخلية داخل الدولة، مثل محاربة الفساد والمحسوبية والعنصرية، وإبعاد الأشخاص غير الأكفاء، حتى ولو كانوا من ذوي الثقة، فقد ولّى عصر «التمكين». إن لحكومة المؤتمر الوطني «رأسمالاً سياسياً» تمثّل في إرساء السلام والحفاظ على النفط والبنيات التحتية، لكنها فشلت في استثمار هذه الإنجازات، بسبب ضعف خطابها الإعلامي، وتخلّف خطابها السياسي، كما أنها أثننت الدولة (تعاملت بعنصرية مع فئات المجتمع)، إضافة إلى منهجها الخاطئ في التعامل مع قضايا الهوية ومطالب المناطق المهمّشة.

٤ ـ الديمقراطية ليست شعارات سياسية أو عمليات انتخابية، بل هي ثقافة سياسية تنطوي على قيم سياسية وتقاليد ومبادئ وقوانين تحمي تلك القيم. هذه العناصر تشكّل أهم مكوّنات المناخ السياسي المطلوب للديمقراطية الحقيقية، وهي ما زالت غائبة في ظل الحكومة الحالية المنتخبة، إذ إنها ما زالت توقف الصحف إيقافا نهائياً، وتعتقل الصحفيين وتسجن بعضهم.

ومهما يكن من سلبيات وإيجابيات في تجربة التحول الديمقراطي، فإنها خطوة في مشوار طويل يحتاج إلى صبر حتى تنضج. فالتجارب الديمقراطية السابقة في السودان لم

تتوافر لها فرص وأسباب النجاح، بسبب تدخلات الجيش في الحكم، وقيام الدولة على أساس مؤسسات هشّة وضعيفة تحتاج إلى إعادة بناء لتواجه تحديات المرحلة «الديمقراطية» الجديدة. غير أن ديمقراطية بمثل هذا المخاض، وفي ظروف الأمية والجهل، وضغوط الأزمات المستعصية في دارفور وأبيي وجنوب كردفان، وإرهاصات انفصال الجنوب، تستحق أن يُنظر إليها بعين التفاؤل، على رغم ما اعتراها من أخطاء فنية وإدارية وتزوير. إنها خطوة إلى الأمام في طريق شاق وطويل يحتاج إلى صبر من الجميع، حكومة وشعباً ومعارضة، ومراقبين في الداخل والخارج؛ فأَنْ نوقد شمعة في طريق الديمقراطية خير لنا من أن نستمر نلعن في ظلام الشمولية □

صدر حديثاً

الأداء التشريعي والرقابي والسياسي للمجلس التشريعي الفلسطيني (١٩٩٦ ـ ٢٠٠٦)

مروان البرغوثي

يمثل هذا الكتاب، في الأصل، أطروحة الدكتوراه في العلوم السياسية للمناضل مروان البرغوثي، أحد القادة المبرزين للانتفاضة الفلسطينية، انتفاضة الأقصى، وقد أعدها من داخل محبسه في سجون الاحتلال، وتمت مناقشتها بطريقة علنية، بأسلوب «الفيديو كونفرانس»، لدى معهد البحوث والدراسات العربية، التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة.

وتكمن أهمية الكتاب في أنه يمثل أول دراسة من نوعها، تتناول بالبحث المعمق والشامل التجربة البرلمانية الفلسطينية، في ظل تجربة (السلطة الوطنية)، من خلال فترة العمل للمجلس التشريعي الأول، بين ١٩٩٦ و٢٠٠٦. ويمتحن الكتاب ـ على محك الدراسة الأكاديمية ـ مدى واقعية الآمال التي علقها الفلسطينيون على المجلس التشريعي، لبناء نظام ديمقراطي، على مدى عشر سنوات. وينتهي المؤلف، وهو نفسه كان عضواً في المجلس، إلى أن إسهام المجلس في بناء نظام ديمقراطي في فلسطين كان دون الحد الأدنى المطلوب، وكان «مخيباً للآمال».

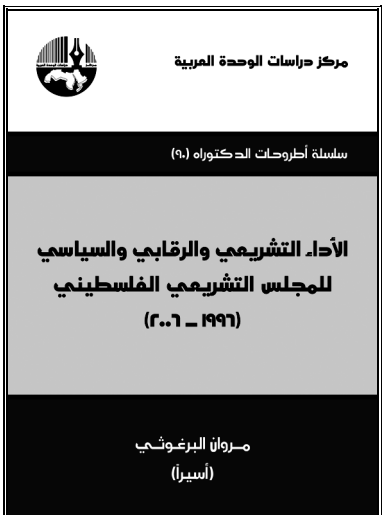

٣٨٤ صفحة
الثمن: ١٥ دولاراً
أو ما يعادلها